تطوير تدريس مناهج أصول الفقه فى كليات الشريعة فى جامعة الأزهر وغيرها من الجامعات الأخرى

أ.د. محمد عبد العاطي علي(*)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد،،

فمن باب التواصل العلمى بين الجامعات والكليات على مستوى العالم الإسلامى والعربى عقدت رابطة الجامعات الإسلامية فى جامعة الأزهر اجتماعيًا وعلميًا تتعلق بتطوير مناهج الدراسة على مستوى الجامعات الإسلامية فى الفترة من ١٤ـ١٦ـ ٢ ـ ٢٠٠٢م وتقدمت بدراسة حول تطوير تدريس مناهج أصول الفقه على مستوى كليات الشريعة فى جامعة الأزهر وغيرها من الجامعات الأخرى ومما دفعنى للكتابة فى هذا الموضوع أننى مقرر لجنة تطوير المناهج فى قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والدراسة الإسلامية بجامعة الكويت وكنت من قبل عضوًا فى اللجنة العليا فى الكليات المستحدثة على مستوى جامعة الأزهر.

وأنا أرى أن كليات الشريعة على مستوى الجامعات الإسلامية خارج مصر قد طورت طريقة تدريس مادة أصول الفقه واختارت الموضوعات الملائمة لكل فرقة حتى يتخرج الطالب ومعه جرعة من علم الأصول تمكنه من قراءة الفقه ومعرفة أحكام الشريعة على الوجه المطلوب. أما فى جامعة الأزهر وفى كليات الشريعة بالذات وهى التى تدرس علم أصول الفقه بعمق وتدبر فقد وضعت فيها مناهج أصولية على مستوى سنوات الدراسة وقسموها إلى قسمين: دراسة نصية ودراسة موضوعية ثم طوروا الدراسة فى كليات الشريعة عام ١٩٦١ فأدخلوا فيها القوانين الوضعية وبقيت المقررات كما هى لم تتغير. ثم جاء نظام

(*) أستاذ بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ـ جامعة الكويت.

الفصل الدراسى ليقضى على الساعات المقررة لكل مقرر فبعد أن كان الطالب يدرس المقرر فى عشر ساعات أسبوعيًا ولمدة عام دراسى كامل أصبح يدرس نفس المقرر فى ثمانى ساعات أسبوعيًا لمدة فصل دراسى واحد.

وبالتالى فإن هذا البحث يدور حول خمسة محاور:

المحور الأول: كثرة الأعباء التى تحملها الطالب من جراء دراسات أخرى قانونية ولا شك أن لها أثرها على الدراسة الشريعة ومنها أصول الفقه.

المحور الثانى: عدم مواءمة مفردات المنهج مع الساعات المقررة لها.

المحور الثالث: أن الدراسة النصية وإن كانت ملائمة فى الزمن الماضى لتدرس من الصف الأول فقد أصبحت غير ملائمة الآن.

المحور الرابع: أن هناك موضوعات أصولية نحن فى أمس الحاجة إليها فى زمننا هذا وللأسف الشديد لم يتعرض الطلاب لتدريسها وليست مدرجة ضمن قائمة المناهج كما سنبين.

المحور الخامس: بدائية التأليف فى الرسائل الجامعية المسجلة لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه بما لا يفيد القارىء المتخصص فضلاً عن القارىء العادى.

أهداف البحث:

قبل أن أدخل فى تفاصيل المحاور السابقة أحب أن أبين الأهداف من وراء هذا البحث:

الهدف الأول: الوقوف على طبيعة الدراسة فى هذا العلم العظيم ومدى قدرتها على خلق جيل جديد قادر على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها.

الهدف الثانى: مدى مواءمة مفردات المنهج مع الساعات المقررة لتدريسها.

الهدف الثالث: التركيز فى دراسة هذا العلم على الموضوعات التى تنشىء ملكة عند الطلاب تمكنهم من معالجة القضايا المستحدثة والمطروحة على الساحة الآن.

وهذه الأهداف يمكن تحققها من خلال مناقشة المحاور السابقة:

المحور الأول:

وهو كثرة الأعباء التى تحملها الطالب من جراء دراسات قانونية وقد عملت على التدنى فى المستوى العلمى فى المواد الشرعية ومنها علم أصول الفقه فكان الطالب يدرس من قبل مواد شرعية ولغوية يساند بعضها بعضًا وتعمل فى النهاية على رفع مستوى الطلاب فإذا تخرج من الكلية كان ينظر إليه على أنه وقف فى بداية طريق العلماء وكان له الأثر الفعال فى المجتمع الذى يعيش فيه... أما بعد إدخال الدراسات القانونية الوضعية أصبحت الأخيرة فى مواجهة المقررات الشرعية التى لا تطبق فى واقع الحياة للأسف الشديد فأخذت الأولى مكانها فى الدراسة عنها لصلتها بالواقع ونشأ عن ذلك تدنى المستوى كما ذكرت.

والحل الذى أراه فى هذا الموضوع لا أقول : إلغاء المقررات القانونية الوضعية من كليات الشريعة، فقد أصبحت من الحقائق التى لا يمكن التكلم فيها أو الاقتراب منها، ولكن بدراسة القانون الوضعى من خلال الشريعة الإسلامية على أن تكون المسائل متحدة والمقارنة فورية وفى هذا توفير لوقت الأستاذ والطالب بالإضافة إلى توفير الجهد. ولا أحد ينكر ضرورة علم أصول الفقه فى الدراستين فينظر فى تأليفه ودراسته على أساس الربط بينه وبين سائر الأحكام الشرعية والقانونية باعتبار أنه الممهد للطريق إلى ذلك.

المحور الثانى:

وهو عدم مواءمة مفردات المناهج مع الساعات المقررة لها وقد ذكرت من قبل أن المفردات فى المنهج الواحد كانت تدرس على مدى عشر ساعات أسبوعيًا ولمدة عام دراسى كامل. أصبحت نفس المناهج تدرس فى ثمانى ساعات أسبوعيًا لمدة فصل دراسى واحد..

وأرى أن الحل لهذه المشكلة أن تشكل لجنة للنظر فى المناهج مرة أخرى

لاختيار المفردات المهمة فى كل منهج من وجهة نظرها والتى تتناسب فى نفس الوقت مع الساعات المقررة لها.

المحور الثالث:

وهو يعتمد على كيفية دراسة علم أصول الفقه وموضوعات تلك الدراسة. فالدراسة النصية فى أصول الفقه كانت ولا تزال تعتمد على الكتب القديمة وكان من السهل البدء بها فى السنوات الدراسية الأولى حيث إن الطلاب فى العهود السابقة كانت عندهم القدرة على فهم هذه النصوص والوقوف على معانيها.. أما الآن فكلنا يعلم مدى هبوط المستوى العلمى للطلاب بوجه عام. ولذا فإننى أرى عدة أمور:

الأمر الأول: أن تخلو السنة الأولى من الدراسة النصية حيث إنه لا فائدة منها عند الطلاب الجدد الذين لا يعرفون شيئًا عن هذا العلم ولم يسمعوا عنه فى دراستهم من قبل. فكيف أدرس لطالب السنة الأولى قول صدر الشريعة: «الخاص من حيث هو خاص يوجب الحكم قطعًا».. وهو لا يعرف شيئًا عن معنى الخاص ولا عن دلالته وحكمه ولا عن معنى القطعية والظنية وبالتالى: فالدراسة فى السنة الأولى تكون مقصورة على الدراسة الموضوعية.

الأمر الثانى: أن تكون الدراسة فى السنة الأولى من خلال مدخل عام لهذا العلم نبين فيه أهم ما اشتمل عليه من موضوعات وأهميتها بعد معرفة مبادئه وتاريخه.

الأمر الثالث: أن هناك موضوعات أصولية مهمة تدرس فى الدراسة النصية ولا يأخذ الطالب منها طول الفصل الدراسى سوى صفحات قليلة وتنتهى الموضوعات عند هذا الحد ويتخرج الطالب ولا يعرف عنها شيئًا وأذكر على سبيل المثال: موضوعات القياس والاجتهاد والأوامر والنواهى والخاص والتعارض والترجيح وغيرها من الموضوعات التى تدرس فى المذهب الحنفى أو فى الدراسة النصية لغير الحنفية.

وأرى أن العلاج لهذه الظاهرة أن يكون التأليف للطلاب فى علم أصول الفقه قائمًا على أساس شرح النصوص القديمة بأن توضع هذه النصوص فى أعلى الصفحة ويقوم الأستاذ بشرحها فى نفس الصفحة مع الربط بين النصوص وشرحها ثم تأتى مهمة الأستاذ فى التأكيد على ذلك أثناء المحاضرة. ولهذا فإننى أطالب بإلغاء الدراسة النصية التى تعتمد على شرح الأستاذ لها فقط وبالتالى نكون قد جمعنا فى دراستنا لهذا العلم بين الدراستين واستفاد الطالب من كل مفردات المنهج ولو أن الطالب قد فهم شرح هذه النصوص سيحاول بنفسه الربط بينهما.

للمحور الرابع: وهو منبثق من المحور السابق لأنه يتعلق بالموضوعات محل الدراسة فهناك موضوعات أصولية تعمل على تنشئة جيل جديد ذات عقل أصولى يمكنه من العمل الاجتهادى ويبين له كيف أن الفقهاء كانوا يستنبطون الأحكام الشرعية من أدلتها، وكيف كانوا يراعون الخلاف بينهم وينظرون إلى اعتبار المآلات فى الفقه الإسلامى مع مراعاة المقاصد الشرعية فى اجتهاداتهم إلى غى ذلك من الموضوعات التى يتكلم عنها العلماء القدامى وأرى أن تطرح موضوعات أصولية تغطى هذا الجانب على مدى سنوات الدراسة وتكون دراسة موضوعية بحتة تأخذ بعض ساعات المقرر ويقوم بتدريسها أستاذ آخر غير أستاذ الدراسة النصية والموضوعية.

وأذكر على سبيل المثال بعض هذه الموضوعات:

١ـ الاختلافات العلمية.

٢ـ اعتبار المآلات فى الفقه الإسلامى.

٣ـ مراعاة الخلاف بين العلماء.

٤ـ المقاصد الشرعية.

٥ـ المصلحة وأثرها فى الفقه الإسلامى.

٦ـ أثر اختلاف الفقهاء (من خلال الموضوعات التى قام بها الطالب بدراستها من قبل).

٧ـ دور أصول الفقه فى الدعوة إلى الله.

إلى غير ذلك من الموضوعات التى أرى أن تدرس بالطريقة التى تكلمت عنها من قبل.

المحور الخامس:

وهو خاص برسائل الماجستير والدكتوراه.

وأرى أن نبتعد عن الطريقة البدائية فى الإعداد ولا أقول فى التأليف فإننى لا أرى أحداً يستطيع أن يأتى بجديد عما قال علماؤنا الأقدمون وذلك بأن تشكل لجنة تقوم بتقسيم موضوعات علم أصول الفقه إلى شرائح متعددة يصلح بعضها لرسائل الماجستير وبعضها لرسائل الدكتوراه على أن تكون الدراسة من خلال تقنين لقواعد هذا العلم العظيم ووضع مذكرات تفسيرية لكل قاعدة وكيفية استخدامها فى النواحى الفقهية و أعتقد أننا بهذا نكون عملنا على إحياء هذا العلم الذى ينظر إليه الطلاب بل كثير من أساتذته أنه علم يدرس لذاته فليس فيه فائدة سوى الوقوف على دراسته مع العلم أنه خادم لغيره من كل الفنون.

وصدق من قال:

أصول الفقه حاكم كل فن ... وليس فن نراه عليه حاكم

فلازم درسه فى كل وقت ... ولازم ثم لازم ثم لازم

هذا وفى نهاية البحث أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى القائمين على جامعة الكويت فقد أتاحوا الفرصة لى ولغيرى فى كافة الكليات والأقسام المشاركة فى المؤتمرات والندوات العلمية التى تعقد فى أى مكان فى العالم كما أتقديم بخالص الشكر والتقدير إلى القائمين على كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت وعلى رأسهم فضيلة الدكتور محمد الطبطبائى

عميد الكلية الذى لا يدخر جهداً فى خدمة رسالة الجامعة العلمية والإنسانية فى الداخل والخارج.

ونسأل الله عزَّ وجلَّ أن يكتب التوفيق والسداد لكل قيادات الجامعة حتى يعم الخير على أيديهم فى ظل القيادة الرشيدة.

والله الموفق المعين

obeikandl.com